

**AL-HOCOUC**  
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTERAIRE  
Paraissant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi

Fondateur

**EMIN SCHEMEIL**

Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim Jammal

**ABONNEMENT**

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an  
payables d'avance

• Vol. XIV N. 38

# الحقوق

( ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
تصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « امين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بستر و ابراهيم جال الحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشا داغا ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفا

هذه الجريدة مقرر رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

كأل باعتبار أن للبنتين ثاني مآركه وللاخ الثلث  
الآخر  
وتحدد للمرافعة في الدعوى جلسته يوم عشرين  
مارس سنة ٩٠٠ وفيها سمعت طلبات المستأنفات  
وطلبات المستأنف عليهم عدا حسين سليمان القلي  
الذي لم يحضر

### الحكمة

بمسد الاطلاع على اوراق القضية وسماع  
للمرافعة الشفاهية والمداولة قانونا  
حيث أن الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني  
فيكون مقبولا شكلا

### عن الدفع بعدم الاختصاص

حيث أن ما ارتكن عليه وكيل المستأنفات  
من أن التمهيد المحرر من حسين سليمان القلي  
بمسد الدين لا يفيد ولا يحتم أن تكون محكمة  
مصر هي المختصة بنظر الدعوى فضلا على أنه حصل  
بالتواطؤ مع المستأنف عليهم لا محل له لان تمهيد  
بعض الورثة بدفع دين مورثه في محل معين  
يجعل المحكمة التابع لدايرتها المحل المتفق عليه  
مختصة بنظر الدعوى وللدائن الخيار في رفع  
دعواه الى المحكمة التابع لدايرتها محل فتح التركة  
او المحكمة التابع لها محل أحد الورثة سواء كان  
محل الوارث المذكور هو محل اقامته الشرعي  
أو المحل الذي تمهد بتنفيذ التمهيد فيه

حضرة عبد الرحمن أفندي بدران المحامي الواردة  
الجدول سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٣٤ مستأنفات

### ضد

الستات زكية ونفيسه كريمة ايوب بك شوقي  
وحضرة محمد أفندي كمال بصفتهم ورثة المرحومة  
بسيمه ارملة المرحوم ايوب بك شوقي المقيمين  
بمصر الحاضر عنهم بالجلسة حضرة محمد بك فريد  
الحامي وحسن سليمان القلي المقيم ببندر ميت  
غمر الذي لم يحضر في الجلسة ولا احد بالتوكيل  
عنه مستأنف عليهم

الست بسيمه مورثة الثلاثة الاولين من  
المستأنف عليهم رفعت دعوى لمحكمة مصر  
الابتدائية الاهلية ضد المستأنفات والمستأنف عليه  
الاخير طلبت فيها الحكم عليهم بمبلغ ٣١٥ ملهم  
و ١٩٥ جنيه قيمة الباقي طرف مورثهم من مبلغ  
٣٥٠ جنيه الذي اعطى اليه للأبحار فيه بمقتضى  
العقد المؤرخ ١٤ حاد أول سنة ١٣٠٩ والمحكمة  
المذكورة حكمت بحضوراً بالزام المدعي عليهم  
بصفتهم ورثة سليمان القلي بان يدفعوا لها عن  
نفسها وبصفتها وصية على بنتها زكية ونفيسه بمبلغ  
١٩٥٣٧ قرش صاغ و ٢٠ فضه مع المصاريف  
وما يتبين قرش صاغ للمحاماة

والمستأنفات استأنفن هذا الحكم ضد الست  
بسيمه وضد اخيه حسين سليمان القلي والاولى  
توفيت وحل محلها بنتها زكية ونفيسه وشقيقها

## القسم القضائي

١٠٩٥

استئناف مصر - مدني - ٢٧ مارس سنة ٩٠٠  
الستات خضره ومن معها « ضد » الستات  
زكية ونفيسه

### الاختصاص

اذ تمهد احد الورثة بدفع دين مورثه في  
محل معين يجعل المحكمة التابع لدايرتها المحل  
المتفق عليه مختصة بنظر الدعوى وللدائن الخيار  
في رفع دعواه الى المحكمة التابع لدايرتها محل  
فتح التركة أو المحكمة التابع لها محل أحد  
الورثة سواء كان محل الوارث المذكور هو محل  
اقامته الشرعي أو المحل الذي تمهد بتنفيذ  
التمهيد فيه

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة  
مدنية تحت رئاسة سماعة قاسم أمين بك وحضور  
حضرات المستر ويلمور وبوسف شوقي بك قضاء  
وعبد حسن كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي  
في قضية الستات خضره وزينب وفاطمة  
وسكينة وسماله كريمة المرحوم سليمان أفندي  
القلي وأم الرزق بنت المرحوم مصطفى ارملة  
المقبات ببندر ميت غمر الحاضر عنهن بالجلسة

وحيث أن هذا الدفع لم يقدم لمحكمة أول  
ول درجة ومن المعلوم أن الدفع بعدم اختصاص  
المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب ابداءه  
قبل ما عداه من أوجه الدفع وقبل ابداء الطلبات  
الحامية ولا يسوغ ابداءه لأول مرة أمام محكمة  
الاستئناف

### عن الموضوع

حيث أن دعوى الست بسيمه هانم مشبوهة  
من السند المؤرخ في ١٤ جماد أول سنة ١٣٠٩  
وحيث أن لا محل لما تشبث به المستأنفات  
من طلب إيقاف نظر الدعوى حتى يدخل فيها  
جميع ورثة الست بسيمه وعدم اعتبار دخول  
محمد أفندي كمال في الدعوى لعدم اعلانه رسمياً  
وذلك لأن وكيل المستأنفات هو الذي طلب  
ادخال محمد أفندي كمال وحضوره أمام المحكمة  
بدون اعلان لا يترتب عليه بطلان الاجراءات  
ولانه لا معنى لإيقاف نظر الدعوى مع وجود  
ورثة المدعية في المرافعة

وحيث أن ما قاله وكيل المستأنفات في النتيجة  
المقدمة من عدم اثبات الورثة صفهم ومن عدم  
وجود ما يثبت بلوغ رشد كل من الستات زكية  
ونفيسة بنفي المدعية لا محل له أيضاً لأن المستأنفات  
اعترفن في الاعلانات الصادرة منهن وفي محاضر  
الجلسات بصحة وراثته الفريق الأول من المستأنف  
عليهم لست بسيمه هانم ولأن المستأنفات لم  
يقدمن ما يثبت عدم بلوغ الستات زكية ونفيسة  
من الرشد وإنهما لم تزالا قاصرتين وعديميتي  
الاهلية في المرافعات والمخاضات

وحيث أن ادعاء وكيل المستأنفات بوجود  
ورثة آخرين لست بسيمه هانم خلاف الموجودين  
في القضية وتطلب ادخالهم فيها لا يلتفت اليه لعدم  
اعلانهم للجلسة التي تمحدرت للمرافعة ولانه  
لا يترتب على عدم ادخالهم أي ضرر للمستأنفات  
اذ لباقي الورثة على فرض وجود ورثة آخرين  
لست بسيمه هانم أن يطلبوا حقوقهم من الورثة  
الموجودين في القضية الآن بعد الحكم الذي يصدر  
بملزومية المستأنفات بدفع الدين المترتب في ذمة مورثهم

وحيث أن حسين سليمان القلبي لم يحضر أمام  
المحكمة بعد اعلانه قانوناً فيكون الحكم عليه غيابياً  
وحيث أنه لا محل لعمل التحقيق الذي يطلبه  
وكيل المستأنفات ولا لتعيين خبير أيضاً  
وحيث أن ما قاله وكيل المستأنفات من أن  
حسين سليمان هو المسؤول الوحيد في هذه  
القضية لأن والده كان طاعناً في السن وهو الذي  
كان قائماً باشغاله دون باقي الورثة لا يمنع المستأنف  
من مخاصمته ومطالبته بالحقوقية بدعوى علي  
حدثها ان كان لديه ما يثبت ذلك

وحيث أن باقي الاسباب التي بني عليها  
الحكم للمستأنف وجدت في محلها وبتمين تأييده  
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة غيابياً بالنسبة الى حسين  
سليمان القلبي وحضورياً بالنسبة لباقي المستأنف  
عليهم بقبول الاستئناف شكلاً وقررت برفض  
الدفع الفرعي وموضوعاً بتأييد الحكم والزمت  
المستأنف بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية  
المنعقدة في يوم الثلاث ٢٧ مارس سنة ٩٠٠

### ﴿ ١١٠ ﴾

طنطا - استئناف جنح - ١٣ فبراير سنة ٩٠٠  
النيابة الممومية - ضد - ابراهيم قافه  
البلاغ الكاذب والاختصاص

لما كانت جريمة الاخبار بالامر الكاذب  
لا تتم الا بإبصال الورقة المشتملة على ذلك  
الاخبار الى يد الحاكم القضائي او الاداري  
فالمحكمة المختصة بالنسبة للجهة التي وقعت فيها  
الجريمة هي المحكمة السان في دائرتها محل  
توظيف الحاكم المشار اليه الذي استلم فيه  
ورقة الاخبار المذكور

محكمة طنطا الاهلية بجماعة الجنب المستأنفة  
المنعقدة علناً في يوم الثلاث ١٣ فبراير سنة ٩٠٠  
و ١٣ شوال سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة  
محمد بك مصطفى رئيس المحكمة

وبحضور حضرات محمد أفندي توفيق  
رفعت ومحمود أفندي توفيق قضاء

وحضرة محمد أفندي النجده لي وكيل  
النيابة ومصطفى أفندي يونس الكاتب  
صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ١٤٥ الواردة جدول  
المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٢٣٣ وعبد اللطيف بك  
فايد والشيخ محمود البدوي مدعين بحق مدني  
ضد

ابراهيم قافه سنه ٣٠ فلاح مولود ومقيم  
في صا الحجر  
الحاضر عن المدعين بالحق المدني تقولا أفندي  
توما وعن المتهمين احمد أفندي نجيب

رفع كل من عبد اللطيف بك فايد والشيخ  
محمود البدوي دعوى أمام محكمة طنطا الجزئية  
على ابراهيم قافه و ابراهيم الشريف بأنهما اخبرا  
بامر كاذب في حقهما في أكتوبر سنة ١٨٩٩  
بطنطا وان الاول قدم البلاغ لسعادة مدير  
الفرسية وذكر به ان المدعين بالحق المدني  
وآخرين قابلوه بالطريق وشموه وهددوه  
والثاني شهد له بذلك وطلبوا باعلان الدعوى  
حضورها لسماع الحكم بما توجهه المواد ١٨٠  
و ٦٧ و ٦٨ عقوبات وخمسائة قرش مع المصاريف  
واقاب المحاماة

والمحامي عن المتهمين طلب الحكم بعدم اختصاص  
محكمة طنطا الجزئية بنظر هذه القضية لان الجريمة  
وقعت بمحل داخل ضمن دائرة اختصاص محكمة  
كفر الزيات الجزئية

والوكيل عن المدعين بالحق المدني قال ان  
القضية خالية من الاوراق الدالة على تقديم البلاغ  
بطنطا او ارساله بالبوسطة

والمحكمة رأت ان المتهمين مقيان في دائرة  
اختصاص محكمة كفر الزيات وان الجريمة رفعت  
فيها لان البلاغ تمحروها وأرسل بالبوسطة من  
هناك فحكمت في ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ وتحدد  
لنظر الاستئناف جلسة هذا اليوم وفيها النيابة قالت  
بعدم وجود طلبات عندها ثم بعد ان طلب وكيل



المدعين بالحق المدني الحكم باختصاص محكمة طنطا الجزئية بنظر هذه القضية للأسباب الواضحة بمحضر الجلسة وافقت على طلب وكيل المدعين بالحق المدني اختصاص محكمة طنطا الجزئية والمحامي عن المتهمين طلب تأييد الحكم والمحكمة بعد سماع التقرير المقدم من حضرة محمد أفندي توفيق رفعت أحد قضاة الجلسة وطلبت النيابة ووكيل المدعين بالحق المدني والمحامي عن المتهمين والاطلاع على الأوراق والندالة قانوناً

حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث ان محكمة أول درجة حكمت بعدم اختصاصها بنظر هذه القضية بانية حكمها على ان جريمة الاخبار بالامر الكاذب وقعت في صا الحجر محل اقامة المتهمين التابع في الاختصاص لمحكمة كفر الزيات الجزئية واعتبرت وقوع الجريمة بتحرير البلاغ وقضت بأنه متى كان البلاغ محرراً بصا الحجر فتكون محكمة كفر الزيات هي المختصة

وحيث ان جريمة الاخبار بالامر الكاذب لا تقع بمجرد تحرير البلاغ والتصميم بعد تحريره على تقديمه والسعي فيه الى باب الحاكم ثم الوقوف بين يديه به بل لا بد لوقوعها من ايصال الاخبار اليه وتقريره لديه بحيث لو عدل المخبر عن اتمام الفعل بتسليم البلاغ فلا يعاقب على شيء من هذه الاعمال ولا على مجموعها اذ هي في الحقيقة من التحضير والتشروع الذي لا عقاب عليه لان المادة ٢٧٩ والمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تفرضان العقاب على من ( أخبر ) بامر كاذب مع سوء القصد (الحكام القضائية أو الادارية ) وهذا يدل على ان وقوع الجريمة هو بالاخبار وهو لا يقع الا بمحصله ويستوي في ذلك وضع الاخبار بالكتابة والتصميم عليه بالقول قبل تقديم الاول وضبط الثاني بمحضر الحاكم في انه ليس لاحدهما تأثير ذاتي بل لا بد لوقوع الفعل بهما من التبليغ فالكتابة وان أبرزت القصد والتصميم

عليه سواء في جواز المدول عنهما بغير عقاب وحيث ان البلاغ المنسوب الى المتهمين قدم الى سماعة مدير الغربية بطنطا ومحققة حصل بقلم النيابة العمومية بمحكمة طنطا الاهلية فتكون الجريمة وقعت بطنطا ومحكمتها الجزئية مختصة بنظر دعوى الاخبار بالامر الكاذب وهذا لا ينافي اختصاص محكمة كفر الزيات الجزئية لسكن هذه مختصة من حيث دخول محل اقامة المتهمين في دائرة اختصاصها لا من حيث وقوع الجريمة واختصاص محكمة طنطا الجزئية باق ولو كانت محكمة كفر الزيات الجزئية هي التي تنظر التهمة المذكورة بالبلاغ لوقوع محل اقامة من نسبت اليه في دائرة اختصاصها كالحاصل في هذه القضية فالمحكمتان تتفقان في الاختصاص وتختلفان في العلة

وحيث ان المدعين بالحق المدني اختاروا بموجب القانون ان يرفعا دعواهما الى محكمة طنطا الجزئية بملة تقديم البلاغ بطنطا ووقوع الجريمة بها فلا يجبران على رفعها الى محكمة كفر الزيات الجزئية لان بين الاختيار والاجبار منافاة وحيث انه بناء على ما تقدم يستبين الغناء الحكم المستأنف والحكم باختصاص محكمة طنطا الجزئية بنظر هذه القضية والزام المتهمين بالمصاريف فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة ١٧٧ جنابات

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم المستأنف واختصاص محكمة طنطا الجزئية بنظر هذه القضية والزام المستأنف عليهما بالمصاريف وان لم يدعما بما ملا بالمادة ٤٩ عقوبات

١١١٦

استئناف مصر - مدني - ٢ ديسمبر سنة ٩٩ ديوان الاوقاف « ضد » درويش نصار ومن معه الاوراق المنزلية . دفاتر المصالح وتقديمها الاوراق الخصوصية أو المنزلية هي ملك لصاحبها فلا يجوز اجباره على تقديمها والحكم عليه بذلك

تدخل في عداد الاوراق الخصوصية دفاتر كل مصلحة من المصالح حتي العمومية منها اذا كانت متعلقة بحسابها الخاص من مصرف وايراد والتي تسجل فيها أعمالها الخصوصية بصفتها شخص أدبي وكذلك ما يكون بينها وبين فروعها من المخابرات والرسائل

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً بسراري المحكمه في يوم السبت ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ و ٢٨ رجب سنة ١٣١٧ تحت رئاسة سماعة أحمد فتحي بك رئيس المحكمه

وبحضور حضرات أمين علي أفندي ومحمد توفيق أفندي قضاة ومرفق فرج أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية استئناف ديوان الاوقاف الحاضر عنه محمد بك يوسف المحامي ضد

درويش نصار عن نفسه وبصفته وكيلاً عن ورثة نصار مرعي بتوكيل عبد القادر أفندي قدري وقاطمه نصار ونصره حرم مرعي نصار وعويس أحمد الشقرفي ومحمد مصطفى الحامي وأحمد الشقرفي للمقيدة بالجدول العمومي سنة ٨٩٩ نمرة ٣٦٣

وقائع الدعوى

قدم ديوان الاوقاف دعوى أمام محكمة الموسكي الجزئية ضد درويش نصار وعويس أحمد ومحمد مصطفى وقاطمه نصار ونصره حرم مرعي نصار وعويس أحمد الشقرفي قال بمريضتها المعلنه اليهم في ٨ أكتوبر سنة ٨٩٨ ان الثلاثة المدعى عليهم الاول درويش نصار وعويس أحمد ومحمد مصطفى استأجروا بضمانه باقي المدعى عليهم من الديوان حماماً كائناً بالتجاسين تابعا لوقف برقوق الذي هو تحت نظارته بموجب عقد في ٢٦ يونيه سنة ٨٩٥ بأجرة ٢٥٢ مليم في اليوم الواحد وقد تأخروا في دفع الاجره مدة اثنين وتسعين يوماً من أول يونيه سنة ٨٩٨ بمبلغ ١٨٤ مليم

٢٣ جنيه ومن أجل ذلك يطلب الحكم عليهم متضامين بدفع المبالغ المذكور مع ما يستجد الى يوم الاخلاء والحكم باخلاء الحمام والمصاريف واتعاب الحماماء بحكم نافذ مؤقتاً وبدون كفالة دفع المدعي عليهم بلسان وكيلهم بان اجرة الحمام المذكور كانت في الاصل باعتبار اليوم الواحد ٢٥٠ مليم وقد تشكوا لديوان الاوقاف بطلب تنقيصها فعين مندوباً من قبله في شهر ابريل سنة ٨٩٨ لمعاينة الحمام وتقدير الاجرة التي يستحقها وذلك المندوب قرر أن الحمام لا يساوي الا ١٥٠ مليم في اليوم وأن هذا الامر ثابت من المكاتبات المدونة في دفتر ديوان الاوقاف المؤرخة ٢٦ ابريل سنة ٨٩٨ نمرة ٦٧٢ منه لقسم اول ومن القسم في ١٩ مايو سنة ٨٩٨ بشأن ما ذكر وطلبوا تعيين خبير للاطلاع على الدفاتر المذكورة وتحقيق ما قرره ذلك المأمور

لم يوافق وكيل المدعي على تعيين خبير ولا على ما قاله المدعي عليهم وتمسك بمقعد الاجبار

ومحكمة الموسكي المشار اليها أصدرت حكماً في ٤ يناير سنة ٨٩٩ بتعيين أحد اقددي درويش بصفة خبير لكي يطلع على دفتر صادر ووارد ديوان الاوقاف لقسم اول في التواريخ السابق بيانها بالمر المينة ويقدم تقريره مفصلاً للمحكمة بما يراه وأبقت الفصل في المصاريف حتى يحكم في الدعوى

وبتاريخ ٣ ابريل سنة ٩٩٩ كاف ديوان الاوقاف المدعي عليهم بما فهم ورثة مرعي نصار الذي توفي بالحضور أمام تلك المحكمة بجلسة ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٩ للمرافعة في موضوع الدعوى والحكم بالطلبات السابقة لان الديوان قرر وقرر بامتناعه عن اظهار دفتاره الخصوصية اذ ليس من الواجب عليه قانوناً اظهارها وأن لديه من المستندات عقد الاجبار يؤيد دعواه وهو الذي لم ينكره الخصوم وبجلسة ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٩ المذكورة

قال مندوب الاوقاف ان حكم تعيين الخبير تخضيري وأنه يطلب الحكم بالمدول عنه والفصل في الدعوى

وكيل المدعي عليهم قرر أن الحكم لم يستأنف وبما أن الديوان لم يقبل أن يطلع الخبير على الدفاتر فهم مستعدون لدفع الاجبار بواقع اليوم مائة وخسين مليم

حكمت محكمة الموسكي المشار اليها في ٣ مايو سنة ١٨٩٩ حضورياً بتكليف ديوان الاوقاف بتنفيذ منطوق الحكم الصادر في ٤ يناير سنة ٨٩٩ القاضي بتعيين الخبير لاجراء الامورية المينة بأسباب هذا الحكم وأبقت الفصل في المصاريف حتى يحكم في أصل الدعوى لانها رأت أن الحكم المذكور انما هو من الاحكام التمهيدية كنص المادة (٣٦١) مرافعات ولم يطعن ديوان الاوقاف فيه بالطريقة القانونية أي باستئناف

لم يقبل ديوان الاوقاف هذا الحكم ورفع عنه استئنافاً بتكليف حضور أعلنه الى المستأنف عليهم في ٣ جاد اول سنة ١٣١٧ الموافق ٩ ستمبر سنة ٩٩٩ طلب فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم التمهيدي الصادر في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ بجميع أجزائه مع الزامهم بالمصاريف لانه جاء محججاً بحقوقه ولان المسألة ليست تجارية ولا تدخل ضمن ما نصت عنه المادة ١٦ وما بعدها من القانون التجاري ولان الاطلاع على الدفاتر لا يترتب عليه فائدة لانه يفرض صحة ما زعمه الخصوم فان الديوان لم يصدق على رأي مندوبه ولم يسمح بتنقيص الاجرة ولا محل الالتزام بما لم يلتزم به من نفسه

وبجلسة المرافعة كرر وكيله هذه الطلبات وقال ان الموضوع صالح للفصل فيه ويطلب الحكم بالطلبات الواضحة بمرضاة الدعوى الابتدائية

وكيل المستأنف عليه الاول درويش نصار التمس تأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف ولم يخرج عن دفاعه أمام المحكمة

الابتدائية وفي الموضوع قال ان موكله مستعد لدفع الاجبار بسمر ١٥٠ مليم في اليوم عويس أحمد الشقري لم يبد قولاً بقية المستأنف عليهم لم يحضروا مع اعلانهم بحكم اثبات الغيبة

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

حيث ان الاوراق التي تستعمل في اثبات الحقوق نوعان رسمية وعرفية

وحيث ان للاوراق الرسمية وجود مستمر لحفظها في سجلات المأمورين المكلفين بتحريرها وهذه يجوز اطلاق كل ذي شأن عليها وللقضاة البحث فيها عن سند يدعي أحد الخصوم أنه يثبت له حقاً معلوماً

وحيث أن الاوراق العرفية قسمان ماحرر منها بمعرفة طرفين وهي العقود والمشارطات والالتزامات ومافي معناها وهذه لا وجود لها الا بيد اصحابها الذين حرروها والقسم الثاني الاوراق الخصوصية وهي المبر عنها بالملزمية

وحيث ان الذي يدعي حقاً أو واجبا على خصمه يجب عليه اثباته بسنده الخاص ان كان بما لا تقبل الشهادة فيه وليس على خصمه ان يقدم اليه هذا الدليل فان كان السند العرفي موجوداً فهو المحجج والا فلا يثبت بالطرق القانونية على شروطها المينة في نصوصها او عدم أجابة الطلب

وحيث ان للاوراق الخصوصية أو الملزمية هي التي يتخذها كل انسان ليثبت فيها ما يشاء من الوقائع والحوادث التي تهمة من ابراهه ومصرفه وتاريخه وما يرجع لمعاملاته مع غيره لتكون له مرشداً يسير به في حياته الخصوصية وحيث انه من المقرر اجماعاً ان هذه الاوراق لا قيمة لها في باب الاثبات فلا يمكن الاحتجاج بها على غير صاحبها وليس لهذا الغير ان يتخذها برهاناً ضد الذي كتبها الا في حالين اذا كان ذكر فيها دفع الدين المطلوب لكتابتها

تحت رئاسة سعادة محمد بك التجاري رئيس المحكمة

وبحضور حضرات حسن أفندي السبكي  
واحد بك عابدين قضاة وعلي أفندي جلبي  
كاتب الجلسة

### صدر الحكم الآتي

في قضية استئناف عبد الهادي أفندي الشيخ  
والست فهيمة كريمة الشيخ ياسين والشيخ عبد  
الرحمن الشيخ والشيخ أحمد أحمد الشيخ والست  
آمنة الشيخ والشيخ محمد الشيخ الحاضر عنهم  
ابراهيم أفندي نور الدين  
ضد

سعادة مصطفى باشا وهي بصفته مدير الذقيلية  
والحريجات ستوته أم محمد بنت الحرمة السيد أم  
طه الشهيرة بأم متولي وفاطمة بنت السيد أم  
طه وحياتهم أختها الحاضر عنهم الشيخ يوسف موسى  
الواردة الجدول العمومي سنة ١٨٩٩ نمرة ٢٤  
رفعت الحريجات ستوته وفاطمة وحياتهم  
دعوى لمحكمة المنصورة الجزئية ضد عبد الهادي  
الشيخ عن نفسه وبصفته وارثاً لآخيه عبد المجيد  
الشيخ وفهيمة بنت حسن ياسين بصفته وارثه  
لزوجه عبد المجيد الشيخ ثم عبد الرحمن الشيخ  
وأحمد أحد الشيخ والست آمنة الشيخ ومحمد  
الشيخ وسعادة مصطفى باشا وهي مدير الذقيلية  
قلن فيها ما محصله أنهن يمتلكن عن والدهن  
الحرمة سيدة أم طه منزلاً محتكراً كاناً ينددر  
لنصوره بربع صيام بحارة الخوخة محدود من  
بحري محمد جمعه ومن قبلي علي الجندي ومن  
غربي الشارع وفيه الباب ومن شرقي علي الديباني  
فالمدعي عليهم ماعدا سعادة المدير شرعوا في  
حجز ذلك المنزل وفي بيعة بالطرق الادارية  
ارتكناً على أنه ملك المرحوم طه التيمدي لوفاه  
ببلغ ١٢١٧ قرش صاغ و١٠ فضة محكوم به  
على تركته بمقتضى اعلام شرعي صادر من  
محكمة المنصورة الشرعية بتاريخ ١٣ ربيع اول  
سنة ١٢٨٤ فلذلك رفعن هذه الدعوى وأعلن  
سعادة المدير بإيقاف البيع وقد أوقفه فعلا وطلبن

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف  
شكلاً والفت حكمي جزئية الموسكي الرقيمين ٤  
يناير سنة ١٨٩٩ و٣ مايو سنة ١٨٩٩ وحكمت  
في الموضوع بالزام المستأنف عليهم درويش نصار  
ومرعي نصار وعويس أحمد بصفة مستأجرين  
وفاطمة بنت درويش ومحمد مصطفى الحامي  
بصفة ضمان ان يدفعوا الى المستأنف ثلاثة  
وعشرين جنباً ومائة وأربعة وعشرين ملياً  
قيمة المتأخر من الاجرة لغاية أغسطس سنة ١٨٩٨  
وما يستجد الى يوم الاخلاء باعتبار ٢٥٢ ملياً  
ماشين وخمسين مليم في اليوم الى يوم الاخلاء  
وبالاخلاء والتسليم والمصاريف

### ١١٢

الزقازيق مدني استئنافي ١١ ابريل سنة ٩٠٠  
عبد الهادي أفندي ومن معه «ضد»  
مصطفى باشا وهي ومن معه  
الاسترداد الاستئناف

١ - ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى  
استحقاق أثناء اجراءات تنفيذ بيع عقار بالطرق  
الادارية بناء على اعلام شرعي هو المقرر بمقتضى  
الفوائد العامة أما الميعاد المقرر في المادة ٦٠٠  
من قانون المرافعات فلا يسرى الا في حالة رفع  
دعوى استحقاق في أثناء اجراءات بيع قضائي  
بناء على طلب دائن طبقاً للاحكام المقررة في قانون  
المرافعات

٢ - الاستئناف المرفوع في حكم صادر في دعوى  
بدن يزيد عن الالف قرش يكون مقبولا متى  
كان الورثة المستأنفون يحضهم في الدين ما يزيد  
عن الالف قرش وإن كان يصيب كل واحد منهم  
منه أقل من ذلك

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية بالجلسة  
والمدنية والتجارية المتعقدة علناً بهيئة استئنافية  
بسراري المحكمة في يوم الثلاثاء ١١ ابريل سنة  
٩٩ أول الحجة سنة ١٣١٦

من المدين كله او بعضه واذا اعترف فيها الكاتب  
انه مديرج لفلان وصرح بالكتابة ان هذا  
الاعتراف سطر ليقوم تحرير مقام السند للدائن  
وحيث ان هذه الاوراق ملك لصاحبها  
ومن الصعب بل من الممتنع احياناً العلم بما فيها  
وحيث انها تشتمل عادة على أمور كثيرة  
كما تقدم فهي جزء من ذات مالها ومودع  
أسرارها وخزانة بؤسه وحسن حاله

وحيث انه لذلك كله حرم القانون اجبار صاحبها  
على تقديمها فان هو قدمها من نفسه فهو صاحب  
الامر فيها وان لم يقدمها فلا حق لحضمه في  
طلبها منه ولا يجوز للمقضاة ان يحكموا بإبرازها  
بناء على ذلك الطلب ولا من تلقاء أنفسهم حفظاً  
لكرامة الناس وصوناً لأسرارهم ولانها لا تثبت  
حقاً ولا تنفي واجباً بالكيفية المتقدمة ذكرها

وحيث ان دقائر كل مصلحة من المصالح  
حق الاميرية منها اذا كانت متعلقة بحسابها الخاص  
من مصرف وايراد وانتي تسجل فيها اعمالها  
الخصوصية بصفقتها شخصاً أدبياً وما يكون بينها  
وبين فروعها من المخبرات والرسائل تعتبر من  
الاوراق المنزلية التي لا يجوز لاحد ان يطلع  
عليها بتدبير رضاها ولا يجوز للمحاكم ان تحكم  
بتقديمها

وحيث ان الاوراق والدقائر التي طلب  
المستأنف عليه الحكم بتقديمها واجابته المحكمة  
الى ذلك بحكمها المستأنف هي من تلك الاوراق  
فالحكم المذكور في غير محله

وحيث ان المستأنف طلب الحكم في الموضوع  
وهو صالح لذلك

وحيث ان حق المستأنف ثابت من عقد  
الايجار والخلاف هو في قيمة الاجرة التي تقصت  
كما يدعي المستأنف عليهم

وحيث انه على فرض صحة ما يدعون من  
ان مندوب الاوقاف رأى تنقيص الاجرة فان  
الديوان لم يقبل ذلك النقص وليس للمستأنف  
عليهم دليل على ان ذلك صار اتفاقاً تاماً بين  
الطرفين



بواسطة وكيلهن الحكم بأحقين للمنزل المذكور وبلغوا الحجز العقاري المتوقع عليه وبسقوط حق الستة الاول من المدعى عليهم في المطالبة بما يدعونه قبل ورثة طه التيمدي مع الزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماة بحكم نافذ المفعول وبدون كفالة وارتكن في اثبات الدعوى على الأوراق المقدمة منهن وعلى شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة

وسعادة مدير الدقاية أعان بالحضور قانوناً ولم يحضر وباقي المدعي عليهم ماعدا عبد الهادي الشيخ لم يحضروا وحكم بأثبات غيبتهم وأعلنوا به وعبد الهادي الشيخ حضر امام المحكمة مراراً وكانت أهم اقواله وفي النتيجة المقدمة منه النقطة الآتية وهي أولاً - انه لم يكن وارثاً لآخيه عبد المجيد الشيخ ثانياً - ان شكل الدعوى باطل لان المدعيات لم يخصصن في هذه الدعوى جميع وريثة والده الصادر له الحكم الشرعي المراد تنفيذه بمعنى انهن لم يخصصن جميع طالبي الحجز الاداري

ثالثاً - انه لم يتقدم من المدعيات بزهان صريح على أن المنزل ملك والنتين الحرمة سيده ام طه وان قيد الحكر باسمها ما هو الا لوضعها اليد على تركه اخيه طه التيمدي المدين المالك للمنزل المذكور لانه توفي عن والده امونه وزوجته الحرمة نفيسه وأخته عيده وسيده المذكورة أما عيده فهي غائبة ولم تحضر للآن وقد توفيت الحرمة امونه والحرمة نفيسه وصارث الحرمة سيده أم طه هي المتمتع بالتركة وحدها وان الاعلام الشرعي المراد تنفيذه صادر في وجه الحرمة سيده أم طه ونفيسه لكونهما من ضمن وريثة المدين طه التيمدي وواضعين اليد على تركته كما هو ظاهر من الاعلام الشرعي الدال على ان وريثة طه هم الاشخاص الاربعه المذكورون

رابعاً - انه توجد أجوبة رسمية على يد المديرية من الحرمة ستونه وقاطمه قيد ان المنزل موروث عن خليل التيمدي والسيده أم طه وطه التيمدي وانه مشترك الآن بين المدعيات وخالتهن الحرمة عيده وهذه الاجوبة تكذب دعواهن

خامساً - ان الكشف الرسمي المستخرج من المديرية وعقد مع مستنداته يفيد قيد عوايد المنزل على طه التيمدي المدين وهذا برهان على أنه هو المالك له لوحده

سادساً - على فرض أن المنزل هو ملك الحرمة سيده والده المدعيات فان الحجز العقاري جاء في محله لانها اخت المرحوم طه التيمدي المدين ومن ضمن وريثته وهي الواضحة يدها على تركته ولا تركه الا بعد وفاة الدين

سابعاً - ان لديه شهوداً تشهد بان البناء تركه طه التيمدي نفسه

ثامناً - ان حق المطالبة لم يسقط لانه جاري التنفيذ من مدة خمس عشرة سنة بمعرفة الادارة وان بعض الورثة كان قاصراً عن درجة البلوغ وقت وفاة المورث وارتكن على المستندات المقدمة منه للمحكمة وطلب الحكم برفض دعوى المدعيات شكلاً وموضوعاً والزامهن بالمصاريف وقضت المحكمة المشار اليها أخيراً في ٧ ستمبر سنة ٩٨ في غيبة سعادة المدير مصطفى وهي باشا وبحضور باقي الاخصام أولاً بقبول الدعوى شكلاً ثانياً - باخراج سعادة المدير الموصى اليه من الدعوى بدون مصاريف

ثالثاً - باعتبار عيبه الهادي الشيخ بصفته الشخصية فقط

رابعاً بأحقية المدعيات للحصة الشرعية التي آلت لهن في المنزل المتنازع فيه بطريق الميراث الشرعي بالكيفية المنوّه عنها بأسباب الحكم وبالفاء الحجز العقاري المتوقع على جميع المنزل المذكور واعتباره كانه لم يكن وبسقوط حق الستة الاول من المدعي عليهم في مطالبته المدعيات بدين طه التيمدي والزامهم أي الستة المذكورين بمصاريف الدعوى وبمبلغ مائة وخمسين قرشاً صاغاً اتعاب محاماه ورفضت ماعداً ذلك من الطلبات

فبعد الهادي افندي الشيخ والسف فهميه وعبد الرحمن الشيخ وآمنه الشيخه ومحمد الشيخ استأنفوا هذا الحكم المعان اليهم في ٢٩ أكتوبر سنة ٩٨ بتكليف اعلتوه الى المستأنف عليهم

في ١٦ نوفمبر سنة تاريخه طلبوا فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالفاء الحكم الابتدائي المستأنف بجميع اجزائه ورفض دعوى الثلاثة المستأنف عليهم الآخرين مع الزامهن بالمصاريف عن الدرجتين واتعاب المحاماة للاسباب المبينة بهذا التكليف وبمحاسبة المرافعة دفع وكيل المستأنف علمهن الاخبارات فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لان هذه الدعوى هي دعوى استحقاق عن منزل ميعاد استئناف الحكم فيها عشرة أيام لا ثلاثون

وكيل المستأنفين طلب رفض الدفع الفرعي لان الحكم يشمل على دعويين احدهما الاستحقاق للمنزل والثانية سقوط الحق في تنفيذ الاعلام الشرعي فالواعيد تكون قصيرة احياناً عند وجود دعوى البيع مطروحة وقبل مرسي المزايد اما في الاحوال العمومية التي منها الدعوى الثانية فيعيد الاستئناف فيها ثلاثون يوماً واذن لا محل لتسك الخصم بعد قبول الاستئناف

وبضم الدفع الفرعي على الموضوع دفع وكيل المستأنف علمهن المذكور دفعاً فرعياً آخر بعدم جواز الاستئناف لان الدين وان تجاوز الالف قرش الا انه لست اشخاص عن حقوق موروثه اليهم وهو مجزء لعدم ارتباطه ويعتبر بحسب الوضع القلبيوني أنه عدة حقوق مقدار الحصة لا يتجاوز المائتين قرش واذن فالاستئناف غير جائز فيه ويطلب عدم قبوله

وكيل المستأنفين طلب رفض هذا الدفع الفرعي ايضاً لان الحكم المستأنف صدر في القضية التي فيها النزاع متعلق بمطالبة بحق موروث وهو على ستة اشخاص وهم الذين استأنفوا وسواء كان الحكم مجزأ أو غير مجزأ فانهم مجتعمون على الاستئناف

وبضم هذا الدفع الفرعي ايضاً على الموضوع صمم وكيل المستأنفين على طلباته السابقة وأوعده بتقديم نتيجة وفعلاً قدمها طلب فيها لغو الحكم فيما يتعلق بالتعرض لمسائل التنفيذ ورفض دعوى الاستحقاق شكلاً وعلى سبيل الاحتياط رفضها

موضوعا والزام الخصوم بالمصاريف واتهاب المحاماه  
ووكيل المستأنف عاين طاب تأييد الحكم  
لمدائه ودفع بما لم يخرج عن معني ما في النتيجة  
المقدمة منه

وسعادة مصطفى وهي بلا لم يحضر وحكم  
بأبواب غيته وأعان به  
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على  
اوراق القضية والمدولة فيها قانونا  
حيث أن وكيل الستات الحريمات المستأنف  
عليهن رفع مسألتين فرعيتين طاب في احدهما  
رفض الاستئناف شكلا بناء على أن هذه دعوى  
استحقاق ميعاد استئناف الحكم فيها عشرة أيام  
لا ثلاثون يوماً وفي ثانيتهما عدم قبول الاستئناف  
بناء على أن الدين الذي شرع في نزع الملكية  
من أجله ينقسم على الورثة بقدر عددهم فنصيب  
كل وارث في الدين اقل من ألف قرش  
فالاستئناف يعتبر موضوعه بالنسبة لنصيب كل  
منهم غير مقبول

### عن المسئلة الاولى

حيث أنه بالاطلاع على القسم الثاني المختص  
بدعوى الغير باستحقاق العقار من المادة ٥٩٤  
من قانون المرافعات لغاية المادة ٦٠٥ منه يرى  
ان ميعاد استئناف الحكم في دعوى الاستحقاق  
وهو العشرة ايام انما هو في حالة دعوى الاستحقاق  
في أثناء اجراءات البيع القضائي لحد مرعى الزاد  
لانه ذكر ان القاضي له أن يعدل الثمن الذي  
قرره للمزايدة عليه فلا قاضي في البيع الاداري  
ولغير ذلك من النصوص وبما أن الاجراءات  
الحاصلة في هذه القضية هي اجراءات حجز  
وبيع اداري فيتبع فيها القاعدة العمومية لا  
الاستثنائية وهي ميعاد ثلاثين يوماً لاستئناف  
الاحكام الصادرة في الاستحقاق الناشئة عنها  
وعليه فالمسئلة الفرعية مرفوضة

### عن المسئلة الثانية

حيث أن موضوع الدعوى متعلق بدين  
واحد عن مورث ويزيد عن الف قرش ومادام

الورثة المستأنفون يخصهم في الدين ما يزيد عن  
الف قرش فالاستئناف مقبول ويتمين رفض  
هذه المسئلة ايضاً

### عن الموضوع

حيث انه برؤية اوراق القضية تبين أن  
الحكم المستأنف في محله للاسباب التي بنى هو  
عليها ولا يلتفت لما دفع به وكيل المستأنفين من  
أن محكمة أول درجة تمت اختصاصها لحكمها  
بإبطال حكم شرعي لان المحكمة لم تحكم الا  
بسقوط حق في دين ثابت في ذلك الحكم لمضي  
المدة الطويلة من تاريخ صدور الاعلام لوقت  
النسروع في التنفيذ ولها الحق في نظر ذلك  
والحكم فيه قانوناً

### فلهذا الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسألتين  
الفرعيتين المرفوعتين من وكيل الحريمات المستأنف  
عليهن وقبول الاستئناف شكلا وموضوعاً بتأييد  
الحكم المستأنف والزام المستأنفين بالمصاريف  
ورفضت المحكمة ما غاير ذلك من المطلبات

### ١١٣

دسوق - مخالفات - ٣١ أكتوبر سنة ٩٠٠  
النيابة العمومية ضد خنا غبريال وآخر  
القمار

أن مجرد وجود شخصين أو أكثر يلعبون  
مع بعضهم بقصد تمضية الوقت ولو بنقود لا يدخل  
تحت العقاب المنصوص عنه في القانون لالاعاب  
القمار إذ أن القانون لا يماقب الا من فتح محلا  
للالاعاب المذكورة بعقوبة الجنج ومن نصب في  
الازقة والحارات أو الطرق والميادين العامة ألعاب  
القمار والنصيب بعقوبة المخالفات

محكمة دسوق الجزئية بمجلسة المخالفات  
المتعقدة علناً بسراري المحكمه في يوم الاربعاء  
٣١ أكتوبر سنة ٩٠٠ ( ٧ رجب سنة ١٣١٨ )  
تحت رئاسة حضرة محمد افندي ابراهيم  
قاضي المحكمه وبحضور حضرة محمود افندي نيه

عضو النيابة ومحمد افندي حلمي كاتب الجلسة  
صدر الحكم الآتي  
في قضية النيابة العمومية نمرة ٢٨٩ مركز  
كفر الشيخ الواردة الجداول نمرة ٤٧٣  
سنة ٩٠٠

### ضد

خنا غبريال عمره ٢١ سنة ببيع من كفر  
الشيخ  
محمد حماد عمره ٢٣ سنة قهوجي من  
كفر الشيخ  
حيث ان النيابة العمومية طلبت عقاب  
المتهمين بالماده ( ٣٤٤ عقوبات ) وذلك لتجاربهما  
على لعب القمار في القهوه في يوم ١٢ ستمبر  
سنة ٩٠٠ بكفر الشيخ  
وحيث ان المتهمين أنكرا ما نسب اليهما  
وقالاً بأنهما كانا يلعبان الكوتشينه لعباً بسيطاً حال  
وجودهما بالقهوه  
وحيث ان المخالفة المنسوبة الى المتهمين هي  
عبارة عن كونهما كانا يلعبان الكوتشينه مع  
بعضهما بنقود

وحيث انه يجب البحث في معرفة ما اذا  
كانت هذه المخالفة تدخل تحت نص المادة ٣٤٤  
من قانون العقوبات من عدمه  
وحيث ان القانون منعاً لانتشار آفة الميسر  
أو النصب وغيرها وضع عقاباً لمن يباشر هذه  
الالاب فاعتبر الواقعة جنحة اذا كان من يباشر  
هذه الالاب فتح محلا لذلك أما اذا كان حصول  
الالاب المذكورة في الازقة أو الحارات أو  
الطرق والميادين فاعتبرها مخالفة  
وحيث ان العقوبة في كلتا الحالتين لم يضمنها  
القانون الا ان يباشر هذه الالاب لاكتساب  
مال الغير بدون وجه حق ولادخل للاعين فيها  
وحيث ان مجرد وجود شخصين أو أكثر  
يلعبون مع بعضهم بقصد تمضية الوقت لا يدخل  
تحت العقاب المنصوص عنه في القانون  
وحيث ان نص المادة ٣٤٤ عقوبات جاءت  
مؤيدة لذلك إذ ان العقاب وضع لمن ينصب في



## اعلان

انه في يوم الخميس ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الساعة الساعه بناحية نوب طبرني بمركز السبلاوين سيصير الشروع في بيع حمار عسلي ازرق ببوز ابيض تعلق محمد علي المطحنة من نوب بناء على طلب محمد السيد أبو سلامة من السبلاوين تنفيذاً لحكم صادر من محكمة السبلاوين الجزئية ومسبوق بالحجز عليه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠ وقاء لمبلغ ٨٧ قرش صاغ ونصف محكوم به والمصاريف خلاف رسم النشر ومن يرغب المشتري فليحضر في اليوم والساعة المذكورين أعلاه ليعطى مزاده ومن يرسي عليه العطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر بماد المزاد على ذمته بالتأني ويلزم بفرق النقضان باشمحضر محكمة السبلاوين محمد حسن

## اعلان بيع منقولات منزليه

## محكمة الموسيقى

انه في يوم الاربعاء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً بالمزاد العمومي بشارع سوق الزلط سيصير الشروع في بيع منقولات منزليه مقدارها اثنين وعشرين بالعدد مثل باروهات ومرابيات وكراسي خزان ونحاس وفروشات وهلم تعلق حضرة حسن أفندي مصطفى ممنون القاطن بسوق الزلط قسم باب الشعيرة لوفاء ما هو مطلوب منه نفاذاً للحكم الصادر غنياً من محكمة الموسيقى بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وعلى الحكم الصادر فيها بتاريخ ٢٥ يوليو سنة تاريخه في المعارضة التي رفعت عن الحكم القياي وهذا البيع بناء على طلب حضرة ابراهيم أفندي جاماتي الاجزجي قسم باب الشعيرة المتخذة عملاً بمختار أمكتب وكيله حضرة عبدالفتاح أفندي توفيق الهامي بمصر فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه الثمن يدفع فوراً وان تأخر بماد البيع على ذمته ويلزم بالرق محمراً بمصر نائب باشمحضر علي أحمد

( طبع بالمطبعة العمومية )

سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر من اسكندر آصاف

## اعلان

## من محكمة الجزية الجزئية

في قضية البيع نمرة ٧٧٧ سنة ١٨٩٩ انه في يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بجلسة المزادات العمومية التي ستمعقد بمحكمة الجزية الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية الجزية

سيباع بالمزاد العمومي العقار الآتي بيانه وهو منزل صار قسمته منزلين تعلق كل من الحرمة فطومه كريمة المرحوم أبو العلا ظهر القاطنه بناحية ميت عقبه مركز امبايه جزية التي يخصها فيه أربعة قرارات وعشرون سهماً من قيراط عبارة عن ثمانية عشر ذراعاً و ابراهيم أبو العلا ظهر وجاد أبو العلا ظهر القاطنين بالناحية المذكورة وذلك لعدم امكان قسمته كما قرر اهل الخبرة في تقريره بذلك وبانه صار قسمته منزلين وبيانهما كالآتي

منزل كان بناحية ميت عقبه جزية حده بحري منزل مجاهد ابراهيم غربي طريق نافذ وفيه الباب قبلي منزل ورثة حسين سبل شرقي منزل عمر الجدي

منزل كان بالناحية المذكورة حده شرقي منزل عمر الجدي بحري طريق نافذ غربي مجاهد مقلد قبلي للمنزل الاول

وذلك تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٠ وان يكون البيع بالشروط المدونة به لمن يريد المشتري الاطلاع عليها في قلم كتاب المحكمة وقت ما يريد واقتراح المزاد يكون على مبلغ ١١٥٢ قرش صاغ بخلاف المصاريف بعد تنقيص الخمس من الثمن الاساسي دفعتين

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٠ امضا كاتب المحكمة

الازقة أو الحارات أو الطرق أو الميادين العامة ألعاب القمار والنصيب وغيرها من ألعاب البخت وبقصد بذلك الاشخاص الذين ينصبون شركاً للغير لاخذ ماله مثل الاشخاص الذين يوجدون بالموالد أو المواسم والاعباد وحيث ان القانون الفرنسي المأخوذ عنه القانون المصري أتى يذكر ذلك عند شرح المادة ٤١٠ و ٤٧٥ الموافقتين للمواد ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٤٤ من القانون الاهلي (راجع شرح قانون العقوبات لسلامه فوستن هيلي الجزء الخامس والسادس) في هذا الموضوع وحيث انه مما تقدم جميعه تكون التهمة غير ثابتة قبل التمهين وحيث يتبين برائتهما عملاً بالمادة ١٤٥ جنایات التي نصها (اذا روي لقاضي المخالفات ان الواقعة غير ثابتة أو لا تعد مخالفة وليس فيها شبهة جنحة ولا جنابة وجب عليه أن يحكم ببراءة المتهم) فبناءً عليه

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما نسب اليها ورفعت المصاريف على جانب الحكومة

## التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نجز طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت المال وترتيب المجالس الحسبية وقرارات نظارة الحاقانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية للمحاكم الاهلية وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع على ذات قطع القوانين الاهلية ليتمكن ضمه اليها وقد جعل فهرست محتوياته يستدل منه بكل